الصهيوني له نشأته المميزة من حيث التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلى هذه القواعد المميزة تشكلت الدولة الصهيونية لتقوم بدور تحطيم الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وفرضت أقسى أنواع العنصرية الفاشية لهذه الغاية، وإذا سمحت بقيام نقابات عمالية ومؤسسات جماهيرية أخرى فهذا لا يأتي من باب تعريفه كنظام ديمقراطي ليبرالي ــ كما ذكر الرفيق أبو علي مصطفى ــ فالتفسير هنا غير دقيق، بل الصحيح أن الأهداف التي يريدها هذا الكيان من الكادحين الفلسطينيين هي تطويرهم بمقاييس محددة توفر المقومات المادية التي تعزز وجود هذا الكيان اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، والتي تضمن تطوره ككيان منفصل عن مصالح وأهداف الطبقة العاملة الفلسطينية وعموم الكادحين، من فلاحين فقراء وعمال زراعيين، وحتى البورجوازية الفلسطينية. وإذا اعطى هذا الكيان بعض الحريات التعبيرية، فهذا يأتي من باب تنفيس النقمة كمقدمة لضرب المقومات التي تشكل خطراً على تطوره السياسي والاقتصادي.

بعض الرفاق في الندوة ناقش وضع النقابات العمالية، وكأنها تعيش ظروفاً عادية في نظام طبقي ليبرالي، والبعض الآخر تطرق إلى كيفية تطوير الوضع النقابي دون الأخذ بعين الاعتبار ظروف الاحتلال وما يفرضه من وضع غير طبيعي على العمل النقابي ــ المادة ٨٣ تنص على عرض أسماء المرشحين على الحاكم العسكري وموافقته عليهم كما ذكر ذلك ماجد أبو شرار ــ وهذا ما يؤكد وجود القيود التي يفرضها المحتل كي يبقى العمل النقابي أسير المخططات التي يتوخاها له، بل ويحولها إلى مجرد تجمعات مطلبية تكتفي بحدود التخطيط المرسوم لها من قبل السلطات الصهيونية. إن التاريخ يؤكد أن الاستعمار يتعامل مع من يستعمر بقوانين استثنائية يبرر وجودها بالكيفية التي يريدها، بهدف إخضاع كافة المقومات التي تضمن تطوره وارتقاءه على حساب الحقوق الأساسية للجماهير. وهذه المسلكية تخلق باستمرار ظروفاً تحجّم تطور أي عمل شرعي من شأنه تعزيز نمو الجماهير الكادحة السياسي والاقتصادي، وقد يخطىء من يحاول أن يطبق على مفهوم العمل النقابي في الأراضي المحتلة القوانين التي تحكم تطور المجتمعات الطبقية الأخرى؛ ذلك لأن الغالبية العظمى من جماهيرنا تعاني من سياسة التمييز العنصري التي تجعل مسألة النضال في عملية الصراع الاجتماعي باطلة، وهذا ما يضفي خصوصية معينة على العمل النقابي تقوده آلياً إلى الالتحام مع الفعل السياسي، وتجعله مرتبطاً، بشكل جدلي، بالنضال الوطني التحرري. ان عموم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها الطبقات الفقيرة في المناطق المحتلة، محكومة، أولاً، بدوافع الاحتلال الصهيوني وبالشروط المفروضة من هذه النتيجة، والدولة الصهيونية لا تنظر إلى تعزيز وجودها كدولة من خلال استكمال حاجات الطبقات الكادحة الفلسطينية، بل تسعى إلى تقوية مواقع الاستغلال على الجماهير وتضع في الجانب الآخر الآلة العسكرية الصهيونية لتقوم بالمهام القمعية التي تبقي الجماهير، على كافة المستويات، عند حدود معينة.

إن التعريف الذي تقدمنا به يهدف إلى إزالة المراهنات الخاطئة، وفي الوقت نفسه يدعم توجهات الحركة النقابية على أساس اعتبارها جزءاً من النضال الوطني التحرري